جامعة المنصورة
كلية الحقوق
قسم الاقتصاد والمالية العامة

الضمانات القانونية الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر بموجب التشريعين المصري والإماراتي

بحث مقدم كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الحقوق

إعداد الباحث

محمود علي العرقوبي

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور

رضا عبد السلام

أستاذ الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية

ووكيل كلية الحقوق لشئون التعليم والطلاب - جامعة المنصورة

ومحافظ الشرقية الأسبق

٢٠٢٠م

مقدمة

لقد اتجهت معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى فتح أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وأصبح هذا النوع من الاستثمار مجالاً للتنافس بين الدول وساحة للتسابق

المحسوم نحو اجتناب المزيد منها، ويلعب الاستثمار الأجنبي دوراً كبيراً في عملية التنمية حيث تلجأ معظم الدول النامية إلى استقطاب تلك الاستثمارات لتمويل مشروعاتها القومية وحل مشاكلها الاقتصادية، وعلى الرغم من ذلك فقد تؤثر تلك الاستثمارات سلباً على المصالح الاقتصادية لكل من البلد المضيفة والبلد المصدرة لرأس المال الأجنبي ويرجع ذلك إلى عدة أسباب نذكر منها التشريعات الداخلية للبلد المضيفة للاستثمارات الأجنبية، ومن الطبيعي أن لكل من المستثمر والبلد المضيف له عدد من الأهداف تجعل كل منها يسعى إلى العمل مع الطرف الأخر وذلك لتحقيق هذه الأهداف من أجل الحصول على مصلحة وعادة ما يقوم البلد المضيف للاستثمارات بالقيام بالعديد من الاجراءات ومنها الإدارية والقانونية لترغيب المستثمرين في القيام بعملية الاستثمار.

أولا / أهمية البحث.

تكمن أهمية البحث فيما يلي:

١- يعتبر موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المواضع الحديثة والمهمة لأي اقتصاد سواء في الدول التقدمة أو الدول النامية ويشغل الأوساط الاقتصادية الوطنية, خاصة وأنها مقبلة على مرحلة جديدة فرصنتها التداعيات والأحداث الأخيرة للأزمة المالية الأخيرة.

٢- إن تشجيع الاستثمارات الأجنبية وجدبها وخلق البيئة المناسبة لها يعد إحدى أهم الوسائل المهمة لمعالجة المشكلة الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلدان خصوصا النامية منها.

٣- إن الضمانات القانونية الممنوحة للمستثمرين الأجانب تمثل المحور الرئيسي الذي تدور حوله جميع تشريعات الاستثمار والعقود المبرمة بهذا الصدد.

ثانيا / إشكالية البحث.

وتتمثل إشكالية البحث في أن موضوع الاستثمار الأجنبي يطرح معادلة صعبة وهي أن رأس المال بطبعه يبحث عن الربح والأمان وعن ضمانات قانونية تطمئنه للاستثمار, لأن المستثمر الأجنبي قلق وحذر ويحتاج إلى أن يطمئن على أمواله المستثمرة , والدولة حذرة كذلك تجاه رأس المال الأجنبي بوصفه أداة من أدوات النفود, وكذلك بحاجة للاستثمار الأجنبي لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ولعل هذا ما يدعونا إلى طرح تساؤل مهم وهو كيف استطاع المشرع المصري والإماراتي تحقيق المعادلة بين الضمانات القانونية الممنوحة للمستثمر الأجنبي وبين تقييد رأس المال الأجنبي باعتباره أداة من أدوات النفود والتحكم في الدولة ؟

ثالثاً / أهداف البحث.

١- التعرف على قانون الاستثمار في مصر والإمارات وبيان مراكز القوة والصعف فيهما.

٢- التعرف على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر والأمارات.

٣-معرفة الضمانات القانونية الممنوحة للمستثمر الأجنبي بموجب التشريعين المصري والإماراتي.

رابعاً / نطاق البحث.

تتكون حدود البحث من:

اولا / النطاق المكاني : ويتمثل في قانون الاستثمار الأجنبي في كل من (مصر و الإمارات).

ثانيا / النطاق الموضوعي : الضمانات القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثا / النطاق الزماني : من سنة (٢٠٠٩ إلى ٢٠٢٠).

خامساً/ خطة البحث

مقدمة

المبحث الأول: ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: مفهوم ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميتها

المطلب الثاني: أنواع ضمانات الاستثمار الأجنبي

المبحث الثاني: الضمانات القانونية الممنوحة للاستثمارات الأجنبية في التشريعين المصري والإماراتي

المطلب الأول: الضمانات القانونية الممنوحة للاستثمارات الأجنبية في القانون المصري

المطلب الثاني: الضمانات القانونية الممنوحة للاستثمارات الأجنبية في الإمارات العربية

الخاتمة

المبحث الأول
ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد وتقسيم:

مما لا شك فيه أن فكرة ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر أصبحت من المواضيع الجديرة بالبحث وأن مضمونها اندرجَ ضمن إطار النظم القانونية لدول مختلفة في العالم سواء الدول المتقدمة أو الدول النامية وعلى وجه الخصوص في الدول النامية، كونها تسعى جاهدة إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي نظراً لما يضطلع به بدور فعال وهام في عملية التنمية الاقتصادية وما يرافقه من جذب خبرات فنية وإدارية وتكنولوجية، حيث أن هذا الاجتذاب يبقي بعيد المنال إلا إذا انطوى على الضمانات القانونية الكفيلة بحماية مشروعات الاستثمار الأجنبي، لأن مثل هذه الضمانات تكاد أن تكون السبيل الوحيد في تخفيف من مخاوف المستثمرين وفي جميع النواحي إذ تبعث في نفوسهم الثقة والطمأنينة، وتشجعهم على اتخاذ قرار الاستثمار حيث أن الاستثمار الأجنبي هو استثمار عبر الحدود وهو تضحية بثروة مالية مؤكدة بثروة مستقبلية غير مؤكدة، مرهونة بمجموعة من المخاطر لذا تؤكد الدول المتقدمة والمصدرة لرأس المال على هذه الضمانات من خلال وضع وتنفيذ برنامج نظم وطنية لضمان استثمارات مواطنيها في الخارج وإبرام اتفاقات دولية ثنائية أو متعددة الأطراف خاصة بحماية وتشجيع استثماراتها الوافدة ومن هنا تثار التساؤلات بشأن مفهوم هذه الضمانات، وأنواعها ونطاقها، وللإجابة على هذه التساؤلات يتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين وهما.

المطلب الأول: مفهوم ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميتها.

المطلب الثاني: أنواع ضمانات الاستثمار الأجنبي.

المطلب الأول

مفهوم ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميتها

تمهيد وتقسيم:

في ظل سعى معظم الدول إلى احتواء رؤوس الأموال الأجنبية إليها والاستفادة منها في تنمية اقتصادها الوطني، تلجأ معظم الدول إلى تقديم الضمانات لجذب هذه الاستثمارات وزيادة تدفقها، حيث أن هه الضمانات تزيد في الواقع من ثقة المستثمر في الدولة المضيفة للاستثمار وتبعث في نفسه الشعور بالأمن والطمأنينة على أمواله وممتلكاته التي يقوم باستثمارها على أراضيها. وللوقوف على مفهوم ضمانات الاستثمار[١] يستلزم الأمر أن نوضح مفهوم الضمانات وأهميتها وذلك من خلال فرعين وهما :

الفرع الأول
مفهوم ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر

الضمانات في اللغة جمع ومفردها ضمان يقال ضمنت المال أي التزمته إيه ؛ وضمن الرجل ضماناً أي كفله أو إلتزم أن يؤدي عندما قد يقصر في أدائه، وضمن الشيء أي جزم بصلاحيته وخلوه مما يعيبه، والضمانة هي الوثيقة يضمن بها الرجل صاحبه، أو يضمن بها البائع خلو المبيع من العيوب وبقائه صالحاً للاستعمال لمدة معينة[٢].

وكلمة ضمانات في الاصطلاح لها استعمالات كثيرة، ولكن غالباً ما تستخدم في لغتي القانون والسياسة، ففي السياسة تستعمل للدلالة على اتخاذ جميع التدابير والاجراءات اللازمة من قبل الحكومات والشعوب من أجل حماية حقوق وحريات الإنسان من انتهاكها واستغلالها

---

(١) تعرف ضمانات الاستثمار بمعناها الواسع بأنها تلك الوسائل والأدوات القانونية التي تحقق لدولة الوظيفة المبتغاة والمنشودة من الاستثمارات الأجنبية بما في ذلك الإجراءات والتدابير القانونية التي تهيئ المناخ المناسب للاستثمار ، للمزيد أنظر صادق محمد عبد الوهاب الدباء ، ضمانات الاستثمار ومزاياها في مصر دراسة مقارنة مع الشريعة الإسلامية ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ٢٠١٣ ، ص٩٠-٩٤ .

(٢) سحيم محمد سحيم حسن "ضمانات وحوافز الاستثمار في مصر دراسة مقارنة، رسالة أطروحة دكتوراه، جامعة أسيوط، ٢٠٠٧، ص١٣٤.

والاعتداء عليها أما في لغة القانون فتفيد المعنى التالي (تقديم الوسائل الكفيلة لتحقيق أمان قانوني لم يقدم له كي يقدم على العمل وهو ضامن لنتائجه) [٣].

ويقصد بضمانات الاستثمار التعهد الصادر من جانب الدولة المضيفة لاستثمار بأن تتحمل من المستثمر الخسائر الناجمة عن المخاطر السياسية التي قد تتعرض لها استثماراته في الخارج، تشجيعياً له على الغيان بهذا الاستثمار[٤].

تعريف ضمانات الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر الباحث ؛ يمكن القول بأن ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر هي مجموعة القواعد والقوانين والأحكام التي تضعها البلد المضيف والتي تهدف من خلالها جذب أكبر عدد من الاستثمار وذلك من خلال العمل على طمأنة المستثمرين الأجانب وأصحاب رؤوس الأموال وتهيئة مناخ استثماري ملائم بما يخدم مصالحهم "المستثمرين" والمتمثلة في تحقيق عائد مناسب ومضمون لأن رأس المال جبان ولابد من طمأنته للاستثمار في هذا البلد دون غيره.

الفرع الثاني
أهمية ضمانات الاستثمار الأجنبي

من المعلوم بالضرورة أنه من حق المستثمر أن يطمئن إلى المناخ الساسي للدولة التي ينوي استثمار أمواله فيها، فمهما توافرت له من التسهيلات الأساسية والامتيازات الضريبية في البلد المضيف فهو يظل متردداً. طالما أن شبح الخوف من المخاطر غير التجارية قائماً وتبدو أهمية الضمانات موضوعية كانت أو إجرائية باعتبارها وسائل تكفل حماية المال المستثمر من الأزمات أو التقلبات "المفاجئة" الاقتصادية الوطنية والمخاطر الناتجة عن الإجراءات الحكومية الإنفرادية الصادرة عن الدولة أو إحدى الهيئات التابعة لها بصفتها السيادية. حيث أنه في السنوات الأخيرة تأكد أهمية الضمانات التي تقدمها الدولة المضيفة للاستثمارات على أراضيها، وذلك لأن أي مستثمر لن يبحث عن الأرباح التي يجنبها أو الحوافز التي يمكن أن يحصل

---

(٣) يعقوب عزيز قادر، ضمانات حماية حقوق الإنسان في أقليم كردستان، العراق، رسالة ماجستير، جامعة صلاح الدين العرق، ٢٠٠٣، ص١٥.

(٤) د. عاطف إبراهيم محمد "ضمانات الاستثمار في البلاد العربية في ضوء أحكام المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، القاهرة سنة ١٩٩٨، ص٦٢.

عليها أو التسهيلات التي يمكن أن تقدم له، إلا بعد أن يطمئن على رأس المال الخاص به، لأنه لا يمكن أن يعقل أن يبحث عن الأرباح بينما يكون رأس المال خاضع أو متعرض لذلك.

وبناءً على ما سبق فمهما كانت الميزات والإعفاءات أو المعونات التي تقدم للمستثمر لجذب رؤوس أمواله لإستثمارها في البلد المضيف، فإنه لن يقبل عليها إلا بعد الاطمئنان لها، لأنه قد حصل "المستثمر" على هذه الأموال نتيجة جهد كاف وعمل دءوب فبالتالي فلن يغامر بها إلا بعد التأكد من عدم تعرضها لمخاطر قد تكون سبباً في ضياعها كلها أو بعضها[٥].

وإذا نظرنا إلى الشركات الأجنبية التي تمارس أنشطتها الاستثمارية في الدول النامية لوجدنا أن أسلوب الحوافز الضريبية على الرغم من أهميته لا يشكل العامل الأساسي في قرارتها الاستثمارية، ولكن هناك عوامل أخرى أكثر حسماً. قبل الحوافز الضريبية أهمها ما يلي:

١- الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الأقطار المضيفة.

٢- مدى توافر الأيدي العاملة المؤهلة ومعدات البنية الأساسية.

٣- مدى توافر المواد الأولية والموقع الجغرافي للدولة[٦].

وليس هناك شك في ارتباط حجم الاستثمارات في دولة معينة بمدى الحماية الموضوعية والإجرائية المتاحة لتلك الاستثمارات في هذه الدولة وذلك لأن المستثمر قبل كل شيء يبحث عن الربح ويبتعد عن كل ما يسبب الخسارة فهو يدفع بأمواله إلى إقليم الدولة الأجنبية بقصد استثمارها وضعاً نصب عينيه الحصول على أكبر عائد استثماري ممكن ؛ لذلك فهو يتجه إلى المناخ الاستثماري الذي يوفر له أفضل استغلال لرأس ماله وغالباً ما يراعي المستثمر الأجنبي في بحثه عن المناخ الاستثمار الملائم اعتبارات عديدة منها المناخ السياسي والاستقرار الحكومي والتيارات الفكرية السائدة في الدولة المضيفة ومستوى الأجور ووفرة المواد الأولية والنظرة العامة اتجاه الأجانب ومدى ما وصل إليه الرقي الاجتماعي وتوافر الخدمات العامة ووسائل المواصلات.. الخ بالإضافة إلى بعض الاعتبارات الأخرى، مثل دخول المستثمر

---

(٥) ناصر عثمان محمد عثمان ، ضمانات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية ، ط١ ، دار النهضة العربية القاهرة ، ٢٠٠٩، ص٢٣ .

(٦) السيد عطية عبد الواحد دور السياسات المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، سنة ٢٠٠٢، ص٢٩٠-٢٩١.

الأجنبي ومستخدميه الأجانب من فنيين وإداريين في إقليم الدولة المضيفة وإقامتهم فيه، وانتقالهم داخله بحرية والخروج منه إلى غير ذلك من الأمور ذات الأهمية الخاصة للتشغيل الأمثل لأي مشروع استثماري أجنبي، وتعد الواعد المنظمة لهذه الموضوعات جميعها من الأمور الهامة التي يراعيها المستثمر الأجنبي الخاص عند اتخاذه لقرار استثمار رأس ماله في أقليم دولة معينة.

إلى جانب ذلك يّدخل المستثمر الأجنبي في حساباته، القطاعات المتاح له الاستثمار فيها من الاقتصاد الوطني للدول المستوردة لرأس المال، فليست كل القطاعات الاقتصادية يحقق الاستثمار فيها عائداً مجزياً. كما أن الرقابة الحكومية التي قد تفرضها بعض الحكومات المضيفة على إقامة وتشغيل المشروعات الاستثمارية الأجنبية تحقيقاً لإشراف الدولة على استغلال ثروتها وتواقيا لما قد يحدث بدون هذه الرقابة من أضرار للاقتصاد الوطني تعد عملاً هاماً في تحديد المستثمر الأجنبي لإتجاه رأس ماله(٧).

وبناءاً على ما سبق فإنه ينبغي على جميع الدول المستوردة لرؤوس الأموال والتي تسعى إلى جذب الاستثمارات إليها "ولا سيما الدول النامية لأنها في أمس الحاجة لما يحققه الاستثمار الأجنبي من فوائد جمة للاقتصاد والحياة العامة" وذلك بتوفير أكبر قدر من الأمان والضمان للمستثمرين على أراضيها على إستثثماراتهم ضد المخاطر الغير تجارية التى يتعرضون لها ويكون ذلك بتقديم الضمانات القانونية الكفيلة بطمأنتهم.

(٧)سحيم محمد سليم حسن، مرجع سابق، ص١٣٦.

المطلب الثاني
أنواع ضمانات الاستثمار الأجنبي

تمهيد وتقسيم:

من المسلم به والثابت حالياً أن الاستثمارات الأجنبية تلعب دور عظيم الفائدة سواء للمستثمر الأجنبي وكذلك للدولة المضيفة للاستثمار بل وكذلك الدول المصدرة للاستثمار، بالتالي فهي تخدم مصالح الجميع إذا تمت في الحدود التي تحول دون تعسف أي طرف في اغتنام العائد فهي.

ويقدر ما تكون هناك مصالح في الحركة الدولية لإنتقال رؤوس الأموال تكون هناك الحاجة إلى وجود أداة قانونية لتنظيم هذه الحركة وتشجيعها خدمة لجميع المصالح.

فالدول لكي تستطيع جذب رؤوس الأموال إليها والاستفادة الكاملة من الاستثمار الأجنبي عليها أن تخلق المناخ الاستثماري الملائم، ويتم ذلك من خلال إصدار تشريعات داخلية تمنح الاستثمارات الأجنبية الضمانات المطلوبة لكي يطمن المستثمر وتشجعه على الاستثمار في هذا البلد[٨].

يمكن القول بأن هناك أنواع متعددة من الضمانات الخاصة بحماية وتشجيع الاستثمار الأجنبي، والتي تتنوع بين ضمانات داخلية والتي تكفلها المشرع الوطني عبر وسائل موضوعية واجرائية، وضمانات دولية التي ترعاها الهيئات الدولية لضمان الاستثمارات عبر نصوص واجراءات نصت عليها فضلاً عن تلك التي تقررها الاتفاقيات الدولية (الثنائية ومتعددة الأطراف) الخاصة بحماية وتشجيع الاستثمار[٩].

حيث تتميز البيئة الدولية الراهنة بإحتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول لا سيما النامية منها وذلك نتيجة للدور المهم والفاعل الذي يلعبه الاستثمار

---

(٨) عاطف إبراهيم محمد ، ضمانات الاستثمار في البلاد العربية في ضوء أحكام المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، جامعة عين شمس القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص٣ .

(٩) ناصر عثمان محمد عثمان ، ضمانات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية ، مرجع سابق ، ص١٧ .

الأجنبي في هذه الدول وبالنظر إلى تأثيره على التنمية الاقتصادية والمساهمة الفعالة في توفير فرص العمل وتعزيز قواعد الانتاج والتصدير، وتحسين الخبرات والمهارات الإدارية ونقل التكنولوجيا.....إلخ.

لذلك تسعى الدول إلى خلق مناخ استثماري ملائم من أجل جذب وتوطين هذا النمط من الاستثمار وذلك من خلال إصدار تشريعات داخلية تمنح الاستثمار الأجنبي المزيد من المزايا والاعفاءات والتسهيلات وتوفر العديد من الضمانات الكفيلة بحماية وتشجيع هذا النمط من الاستثمار. حيث أن الفائدة المرجوة من الاستثمار الأجنبي لم تعد تقتصر على الدول النامية بل امتدت لتشمل الدول المصدرة للاستثمار أيضاً بإعتبار أن هذه الدول الأخيرة تضمن عن طريق الاستثمارات التي يقوم بها رعاياها في الخارج الموارد الأولية اللازمة لصناعاتها، كما تساعدها الاستثمارات المنوه بها لفتح أسواق جديدة لتسويق منتجاتها مما دفع حكومات هذه الدول إلى اتخاذ التدابير الكفيلة لحماية تلك الاستثمارات وضمانها من المخاطر التي تهددها وأفضل السبل التي وجدت في هذا المقام هي إنشاء هيئة وطنية تنحصر مهمتها في التأمين على استثمار رعايا الدول من المخاطر غير التجارية التي تتعرض لها في الخارج[١٠].

ولبيان الضمانات الداخلية للاستثمارات الأجنبية على أكمل وجه سنقسم هذا المطلب إلى فرعين:

الفرع الأول/ الضمانات الداخلية للاستثمار في الدول المضيفة.

الفرع الثاني/ الضمانات الداخلية للاستثمار في الدول المصدرة.

الفرع الأول
الضمانات الداخلية للاستثمار في الدول المضيفة

عند دراسة تشريعات الاستثمار في الدول المضيفة، نجد بأنه يوجد اتجاهان متناقضان في التعامل مع رأس المال الأجنبي الوافد فهناك من يرغب في الدعوى للاستثمار الأجنبي وذلك على سبيل المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والنهوض بركب التطور الهائل الذي تشهده الدول المتقدمة، وعلى نقيض ذلك هناك اتجاه أخر يرغب بتحجيمه أو تحديده وذلك من

(١٠) د. زكريا أحمد نصر، نظم ضمان الاستثمار، صندوق النقد الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، لكويت، ١٩٦٨، ص٧.

خلال دعم السيطرة الوطنية على المشروعات الأجنبية. حفاظاً على الاستقلال الـوطني وهـذا تفاوت في الرغبات والمصالح انعكس بتأثيره على تشريعات الاستثمار في هذه الدول ومن هذا المنطلق نلاحظ تقسيم تشريعات الاستثمار إلى فئات متباينة(١١).

أولاً / الاتجاه التشجيعي.

وبموجب هذا الاتجاه يتم منح المستثمر الأجنبي معاملة تفضيلية على المسـتثمر الـوطني أي تعطيه قدراً من المزايا تفوق المزايا الممنوحة للمستثمر الوطني وعلى سبيل المثال- يـتم استثناؤه من بعض القيود النقدية وكذلك إعفاؤه أو التخفيف عنه مـن الأعبـاء الضـريبية أو الجمركية المفروضة، أو منحه بعض الضمانات والحوافز التي تعتبر استثناءاً عـن القواعـد القانونية العامة السائدة كتجريده عن سريان التعديلات اللاحقة، التـي تتخـذ بصـدد قـوانين الاستثمار وهو ما يسمي "بضمان الثبات التشريعي" أو إعطاؤه الحرية الكاملة للاستثمار في كل القطاعات ناهيك عن منحه الضمان ضد المخاطر الغير تجارية التي قد تتعرض لهـا ملكيـة مشروعه التجاري(١٢).

ثانياً / الاتجاه التوفيقي.

يرتكز هذا الاتجاه على عدم التفرقة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر الوطني في المعاملة والدول التي تأخذ بهذا الاتجاه تسعى إلى وضع قيود على الاستثمار الأجنبي الوافد فلا تصـرح به إلا وفقاً لمعايير محددة، والعلاقة بين الدول المضيفة والمستثمر الأجنبي حسب هـذا الاتجـاه "علاقة تنظيمية" حيث يخضع فيها هذا الأخير إلى سلطة الدولة المضيفة له من خلـال سـلطتها بإصدار تصريح بالاستثمار وإذا صرح به فقد يكون محلاً لما تراه مناسباً مـن الضـمانات والحوافز ويمكنه القول بأن السياسة التشريعية وفقاً لهذا الاتجاه هي سياسـة رقابيـة مقترنـة بحوافز نسبية(١٣).

---

(١١) للتفصيل أنظر. د. عصام الدين مصطفى نسيم، النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول الأخذة في النمو ، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٢، ص٥٣-٦٦.

(١٢) طالب برايم سليمان ، الضمانات التشريعية لحماية الاستثمار الأجنبي ، دار الجامعة الجديدة، العراق، ٢٠١٦، ص٧٧.

(١٣) د. دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية مركز دراسات الوحدة الوطنية، بيروت، ٢٠٠٦، ص٤٦، ٤٧.

ثالثاً / الاتجاه المقيد أو الرادع.

بمقتضى هذا الاتجاه ينظر في التشريعات إلى الاستثمار الأجنبي على أنه الاستعمار الاجنبي الذي يهدد الاستقلال الاقتصادي والسياسي للدول المضيفة مما يحتم مراقبة نشاط الشركات الأجنبية التي تقوم بمهام الاستثمار والتأكد معها من أن نشاطها لا يمس بالمصالح الوطنية، لذلك فإن هذا الاتجاه يفضل الاستثمار الوطنى عن الاستثمار الأجنبي حيث أن الدول التى تأخذ بهذا الاتجاه تفرض قيوداً كثيرة على رأس المال الأجنبي كعدم جواز تحويل الأرباح إلا في الحدود المعينة التي تنص عليها في تشريعاتها، أو عدم التمتع بمزايا الإعفاءات الضريبية والجمركية أو حظر تملك العقارات أو تحجيم القطاعات المسموح فيها بالاستثمار[1].
بالاستثمار[1].

ويمكننا القول بأن اختيار الدولة المضيفة لأحد هذه الاتجاهات هو أمر مرهون بالوضع الاقتصادي والسياسي في هذه الدولة، ومدى حاجتها من برنامج الاستثمار الأجنبي ونرى كذلك أن معظم الدول وخاصة النامية تحاول استقطاب ما يمكنه استقاطبه من رأس مال أجنبي وهي غالباً ما تأخذ بالاتجاه التشجيعي للاستثمار وذلك لحاجة هذه الدول "النامية" لمثل هذه الاستثمارات لما تحققه من فوائد جمة، حيث أن فكرة الاستعمار الاستثماري تكاد تكون قد تلاشت، وذلك بسبب توجه معظم الدول إلى الانفتاح الاقتصادي على العالم كافة.

الفرع الثاني
الضمانات الداخلية للاستثمار في الدول المصدرة

وإستكمالاً لما سبق ذكره فإن الفائدة المرجوة من الاستثمار الأجنبي تمتد كذلك للدول المصدرة لهذا الاستثمار بإعتبار أن هذه الأخير تضمن من وراء الاستثمار تدفق الموارد الأولية اللازمة لصناعاتها وتفتح أسواق جديدة لتصريف منتجاتها، مما دفع بحكومات هذه البلدان إلى تبنى سياسة تشجيع حركة وتنقل رؤوس الأموال التي تستثمرها في الخارج وإدراكاً منها لأهمية ذلك وضمت الدول المصدرة، أساليب وآليات قانونية محكمة لحماية ممتلكات مواطنيها

(1) عصام الدين مصطفى بسيم، النظام القانوني للاستثمارت الأجنبية الخاصة في دول الاخدة بالنمو، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٢، ص٦٥.

من المخاطر التي قد تتعرض لها في الدول المضيفة للاستثمار، وخاصة بعد انهيار معظم النظم الاستعمارية في الدول النامية والمحاولات التي تبدو جادة من الدول الأخيرة لبسط سلطانها على مواردها الطبيعة وذلك عن طريق تأميم الاستثمارات الأجنبية في أراضيها .

وهدياً بما سبق فإن الأساليب التي تقدم ذكرها تتمثل في نوعين:

أولا / النظام الوطني لضمان الاستثمار في الخارج.

إن أول من ابتدع النظام الوطني لضمان الاستثمارات في الخارج هو الولايات المتحدة الأمريكية. في عام "١٩٤٨" وذلك عندما أنشأ أو نظام ضمان حكومي تضمن بموجبه هيئة حكومية رعاياها في الخارج ضد المخاطر غير التجارية[١]؛ ومما لا شك فيه أن مثل هذه النظم سوف يوفر القدر الأكبر من الأمان للمستثمر الوطني لأنها تؤمنه من المخاطر التي قد يتعرض لها في الدول المضيفة ولأهمية هذا الضمان على حركة رؤوس الأموال الأجنبية بين الدول ومن المخاطر التي تغطيها الوكالة المخاطر المتعلقة بالعملة ويقصد بها تقيد الدولة المضيفة للاستثمار للمستثمر من تحويله لثمار استثماره ونتائج تصفية ذلك الاستثمار إلى الخارج وكذلك يشمل عدم القدرة على تحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية وعدم القدرة على نقل الأموال إلى الخارج وكذلك تلاعب الدولة المضيفة بمعدلات الصرف بالشكل الذي يؤثر على المستثمر الأجنبي ويحرمه من الاستفادة من ثمار ونتائج تصفية استثماره ، ومن المخاطر التي تغطيها الوكالة كذلك خطر التأميم والإجراءات المتماثلة له والمتمثل في أي إجراء تقصده الدولة المضيفة من شأنه أن يؤدي إلى حرمان المستثمر من ملكية المشرع الاستثماري أو الإنقاض منها أو الإضرار بمنافع أساسية للاستثماره.

ومن المخاطر التي تغطيها الوكالة أيضاً خطر الإخلال بعقد الاستثمار وخطر الحروب والاضرابات المدنية ويدخل الخطر الأخير تحت مخاطر الحروب والثورات والتمرد والانقلابات[٢].

ثانيا / نظام الحماية الدبلوماسية.

---

(١) إبراهيم شحاته ، الضمان الدولي للاستثمارات الأجنبية ، دار النهضة العربية ، ١٩٧١ ، ص٢٧ .

(٢) أحمد طالب حسين – عبد الرزاق بختي آليات حماية المستثمر الأجنبي، رسالة ماجستير، جامعة محمد أبو ضياف، الجزائر، ٢٠١٨، ص٣٣.

بالنسبة لنظام الحماية الدبلوماسية فهو نظام إجرائي تتخذه الدولة المصدرة لرأس المال الأجنبي للدفاع عن حقوق رعاياها، ومفاد هذا النظام حلول دولة المستثمر الأجنبي محل المستثمر في المطالبة بتأمين حقوقه المشروعة إذا لم يسمح للأخير من الحصول عليها بواسطة الضمانات الداخلية المتاحة له في الدولة المضيفة للاستثمار، وأساس حق الدولة فى ممارسة هذا النظام تقوم على أساس أن الضرر الذى يصيب أحد رعايها إنما هو ضرر يصيب المجتمع برمته مما يتيح للدولة المتضررة حق مقاضاة الدولة المتسببة في الضرر ومطالبتها بالتعويض عن ذلك[1].

(1) محمود عبد الحميد سليمان ، الحماية الدبلوماسية للمال الأجنبي ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد ٥٨، ٢٠٠٢ ، ص٣٧٠ .

المبحث الثاني

الضمانات القانونية الممنوحة للاستثمارات الأجنبية في التشريعين المصري والإماراتي

يعد الاستثمار الأجنبي أحد الآليات الأساسية لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي ورفع معدلات التنمية والاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية وهذا ما يحققه للدول المستقبلة من جلب لرؤوس أموال جديدة وتحقيق فوائد مالية وأخرى في مجالات عدة من امتصاص للبطالة وجذب التكنولوجيا الحديثة وكل هذا يتوقف على مدي قدرة هذه الدول المضيفة على استقبال الاستثمارات الأجنبية وذلك بتوفير المناخ المناسب للاستثمار ويكون ذلك بتقديم الضمانات الكافية للاستثمارات الأجنبية فمعظم الدول تسعى جاهدة إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية وخاصة بعد انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية والذي بدوره أثر على اقتصاديات الدول القائمة عليه.

والاستثمارات الأجنبية تتطلب قدراً كافياً من الضمانات في الدولة المضيفة حتى تطمئن إلى تمتعها بحماية مناسبة وكما يهم جميع الأطراف أن يحقق الاستثمار أهدافه في ظل مناخ استثماري ملائم ويتمتع بضمانات كافية ومستقرة[1].

لذلك فمعظم الدول التي تسعى إلى جذب الاستثمار تصدر تشريعات داخلية تمنح الاستثمارات الأجنبية المزيد من الضمانات المتمثلة في الحماية لرأس المال الأجنبي وكذلك وجود طريقة لتسوية المنازعات والتعويض عن الأضرار يشكل أحد العوامل الجوهرية لخلق مناخ جيد لنجاح الاستثمارات الدولية.

للتفصيل عن موقف الدول والضمانات القانونية الممنوحة للاستثمار الأجنبي سنقسم المبحث إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الضمانات القانونية الممنوحة للاستثمارات الأجنبية في القانون المصري.

---

(1) إبراهيم شحاتة ، الضمان الدولي للاستثمارات الأجنبية ، مرجع سابق ، ص٣٧ .

المطلب الثاني: الضمانات القانونية الممنوحة للاستثمارات الأجنبية في الإمارات العربية.

المطلب الأول

الضمانات القانونية الممنوحة للاستثمارات الأجنبية في القانون المصري

نظراً للحاجة الملحة إلى زيادة الاستثمارات بشكل متواصل اتجهت الدولة المصرية إلى تقديم المزيد من الضمانات لجذب الاستثمارات الأجنبية ولزيادة طمئنة المستثمر الأجنبي إلى الاستثمار في مصر ومحاولتها استقطاب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية.

وبصدور قانون الاستثمار المصري "٧٢" لسنة "٢٠١٧" الجديد والذي استبدل "قانون ضمانات وحوافز الاستثمار" حيث تضمن جملة من الضمانات في المواد "٣ – ٤ – ٥ – ٦ – ٧ – ٨ حيث نص على الآتي[١]:

تتمتع جميع الاستثمارات المتاحة في جمهورية مصر العربية بالمعاملة العادلة والمنصفة، وتكفل الدولة للمستثمر الأجنبي معاملة مماثلة لتلك التي تمنحها للمستثمر الوطني ويجوز استثناء بقرار من مجلس الوزراء تقرير معاملة تفصيلية لمستثمرين الأجانب تطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل.

وتمنح الدولة المستثمرين غير المصريين إقامة في جمهورية مصر العربية طوال مدة المشروع وذلك دون الإخلال بأحكام القوانين المنظمة لذلك وعلى النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، ولا يتمتع المشروع الاستثماري المقام بناءاً على غش أو تدليس أو فساد بالحماية أو الضمانات المقررة بموجب أحكام هذا القانون.

---

(١) أنظر الهيئة العامة المصرية للأستعلامات "قانون الاستثمار المصري رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧" على الرابط التالي :=

=.https://www.sis.gov.eg/up/

تاريخ الزيارة : ٢٠٢٠/٨/١ .

و لا يجوز تأميم المشروعات الاستثمارية ولا يجوز نزع ملكيـــة أمـــوال المشـــروعات الاستثمارية إلا للمنفعة العامة[١] وبمقابل تعويض عادل يدفع مقدماً دون تأخير وتكـــون قيمتـــه معادلة للقيمة الاقتصادية العادلة للمال المنزل ملكيته في اليوم السابق على صدور قرار نـــزع الملكية وتكون التعويضات قابلة للتحويل دون قيد[٢].

ولا يجوز بالطريق الإداري فرض الحراسة على تلك المشروعات ولا تفرض الحراســـة عليها إلا بموجب حكم قضائي نهائي، ولا يجوز التحفظ عليها إلا بموجب أمر أو حكم قضـــائي ولا يكون ذلك كله إلا في الأحوال المبينة في القانون.

ولا يجوز الحجز على أموال المشروعات الاستثمارية أو مصادرتها أو تجميدها إلا بنـــاءً على أمر قضائي أو حكم نهائي وذلك عدا الديون الضريبية واشتراكات التأمينات الاجتماعيـــة المستحقة للدولة التي يجوز تحصيلها عن طريق الحجز بجميع أنواعه مع عدم الإخلـــال بمـــا يقف عليه من العقود التي تبرمها الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة مع المستثمر[٣].

ولا يجوز لأي جهة إدارية إصدار قرارات تنظيمية عامة تضيف أعباء مالية أو إجرائية تتعلق بإنشاء أو تشغيل مشروعات تخضع لأحكام هذا القـــانون أو فـــرض رســـوم ؛ ومقابـــل خدمات عليها أو تعديلها إلا بعد أخذ رأي مجلسي الهيئة وموافقة كل مـــن مجلـــس الـــوزراء والمجلس الأعلى.

---

(١) مثال ذلك ما نصت علية المادة ٣٥ من الدستور المصري لسنة ٢٠١٤.

(٢) جاء في قرار شهير لجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨٠٣ ، الصادر سنة ١٩٦٢ ، والخاص بالسيادة الدائمة على الموارد الطبيعية بأن (التأميم أو نزع الملكية أو الإستيلاء يجب إرجاعه لأسباب تتعلق بالمنفعة العامة أو الأمن العام أو المصلحة الوطنية).

(٣)أنظر الهيئة العامة المصرية للأستعلامات "قانون الاستثمار المصري رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧" على الرابط التالي :

.https://www.sis.gov.eg/up/

تاريخ الزيارة : ٢٠٢٠/٨/١.

ولا يجوز للجهات الإدارية إلغاء التراخيص الصادرة للمشروع الاستثماري أو وقفها أو سحب العقارات التي تم تخصيصها للمشروع إلا بعد إنذار المستثمر بالمخالفات المنسوبة إليه وسماع وجهة نظره وإعطائه مهلة مناسبة لإزالة أسباب المخالفة.

للمستثمر الحق في إنشاء وإقامة المشروع الاستثماري وتوسيعه وتمويله من الخارج دون قيود وبالعملة الأجنبية كما يكون من حقه تملكه وإدارته واستخدامه والتصرف فيه وجنى أرباحه وتحويلها إلى الخارج وتصفية المشروع وتحويل ناتج هذه التصفية كله أو بعضه إلى الخارج وذلك دون الإخلال بحقوق الغير.

وتسمح الدولة بإتاحة جميع عمليات التمويل النقدي المتصل بالاستثمار الأجنبي بحرية دون إبطاء إلى أراضيها وإلى خارجها بعملة قابلة للتحويل الحر كما تسمح الدولة بتحويل العملة المحلية إلى عملة قابلة للاستخدام بحرية بدون تأخير.

ومع عدم الإخلال بأحكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للاستيراد يحق للمشروعات الاستثمارية الخاضعة لأحكام هذا القانون أن تستورد بذاتها أو عن طريق الغير ما تحتاج إليه في إنشائها أو التوسع فيها أو تشغيلها من المواد الخام ومستلزمات الإنتاج والآلات وقطع الغيار ووسائل النقل المناسبة لطبيعة نشاطها دون الحاجة لقيدها في سجل المستوردين، كما يحق لهذه المشروعات أن تصدر منتجاتها بالذات أو بالواسطة دون ترخيص وبغير الحاجة لقيدها في سجل المصورين[1].

للمشروع الاستثماري الحق في استخدام عاملين أجانب في حدود نسبة ٥٥% من إجمالي عدد العاملين بالمشروع وتجوز زيادة هذه النسبة إلى ما لا يزيد على "٢٠%" من إجمالي عدد العاملين بالمشروع، وذلك في حالة عدم إمكانية استخدام عمالة وطنية تملك المؤهلات اللازمة.

ويجوز في بعض المشروعات الإستراتجية ذات الأهمية الخاصة التي يصدر بتجريدها قرار من المجلس الأعلى الاستثناء من النسب المشار إليها بشرط مراعاة تدريب العمالة

---

(١) سوزان جلال عبد الشافي الكناني ، المركز القانوني المالي للمستثمر الأجنبي في ضوء قانون الاستثمار المصري رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بحث منشور على موقع جامعة أسيوط الإلكتروني على الرابط التالي:
www.aun.edu.eg/gournal_files/833
تاريخ الزيارة : ٢٠٢٠/١١/٢٠.

الوطنية وللعاملين الأجانب في المشروع الاستثماري الحق في تحويل مستحقاتهم المالية كلها أو بعضها إلى الخارج[١].

من خلال ما سبق يتضح لنا أن قانون الاستثمار الجديد المصري يعطي ضمانات كثيرة ووافية للمستثمر الأجنبي كي يطمئن على استثماره وذلك لأن رأس المال جبان يحتاج إلى الأمان وتمثلت هذه الضمانات في عدة ضمانات وهي ضمان المعاملة الحسنة وضمان المعاملة "بالمثل" وكذلك ضمان "عدم التأميم ونزع الملكية إلا بتعويض ويكون للمنفعة العامة" وضمان عدم فرض الحراسة إلا بموجب حكم قضائي نهائي وفي الأحوال المبنية في القانون" وضمان عدم الحجز على المشروع الاستثماري. وضمان عدم إضافة أعباء مالية أو إجرائية وضمان "الاستثمار المباشر" والمتمثل في أنه للمستثمر الحق في إنشاء وإقامة المشروع الاستثماري وتوسيعه وتمويله من الخارج بدون قيود ، وضمان تحويل العملية سواء كان تحويل العملة إلى البلد المصدرة أو تحويل العملة المحلية إلى عملية قابلة للاستخدام ، وضمان الاستيراد والتصدير بسهولة ويسر.

هذه الضمانات التي أعطاها المشرع المصري كفيلة بجعله يطمئن للاستثمار بالدولة المصرية وذلك لسهولة الاستثمار وحمايته ناهيك عن الحوافز التي يعطيها المشرع المصري للمستثمر الأجنبي.

مع كل هذه الضمانات فإن المشرع المصري لم يغفل عن مدى الفوائد التي سيجنبها من الاستثمار والتي أهمها القضاء على البطالة – وتدريب اليد العاملة المصرية وذلك بالاستفادة من الاستثمار الأجنبي لإمتصاص هذه البطالة وزيادة تدريب العمالة المصرية وتطويرها ونرى ذلك واضحاً في تقييده للمستثمر الأجنبي على استخدام عاملين أجانب في حدود "١٥%" من إجمالي عدد العاملين ولا نزيد هذه النسبة عن "٢٠%" وذلك في حالة عدم إمكانية استخدام عمالة وطنية حيث يعتبر المشرع المصري قد حمى المستثمر الأجنبي بموجب القانون ٧٢

---

(١)أنظر الهيئة العامة المصرية للأستعلامات "قانون الاستثمار المصري رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧" على الرابط التالي :=
=.https://www.sis.gov.eg/up/
تاريخ الزيارة : ٢٠٢٠/٨/١.

لسنة ٢٠١٧ الجديد من كل المخاطر الغير تجارية التي قد يتعرض لها هذا المستثمر والتي ليمكن ان يتعرض لها الاستثمار الأجنبي في أي دولة.

وتؤكد تقارير عالمية على نجاح الدولة المصرية في جذب الاستثمار نذكر منها التقرير الذي نشرته المنظمة الأممية للتجارة والتنمية "الأونكتاد" الذي يظهر أن مصر حافظت على مركزها كأكبر مستقبل لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا في عام "٢٠٢٠" وبحسب التقرير الذي نشرته المنظمة الأممية على موقعها اللالكتروني[١] ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر خلال العام الماضي بنسبة ٥% إلى مستوى ٨,٥ مليار دولار وكان : تقرير المنظمة لعام ٢٠١٩[٢] ؛ أشار إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى مصر ارتفعت إلى ٧,٩ مليار دولار بنسبة زيادة عن ٢٠١٧ الذي شهد تدفقات بقيمة ٧,٤ مليار دولار.

وقال تقرير الأونكتاد لعام ٢٠٢٠ ، أن الجهود الذي بدلتها مصر لتنفيذ إصلاحات اقتصادية أدت إلى تعزيز ثقة المستثمرين.

وأضاف أنه بينما لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى مصر مدفوعاً بقطاع النفط والغاز ظهرت استثمارات كبيرة في الاقتصاد غير النفطي لاسيما في قطاعات الاتصالات والعقارات والسياحة.

وأصدر المركز الاعلامي لمجلس الوزراء المصري انفوجرافاً سلط من خلاله على تقدم مصر على خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا لعام ٢٠١٩ وذلك وفقاً لمؤسسة "FDI Intelligence" [٣] ؛ وجاء في التقرير زيادة بنسبة تدفق

---

(١) أنظر تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن الاستثمار العالمي ، لسنة ٢٠٢٠ ، على الرابط التالي : https://unctad.org/system/files/official-document/wir2020.
تاريخ الزيارة : ٢٠٢٠/١١/١٠.

(٢)أنظر تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن الاستثمار العالمي ، لسنة ٢٠١٩ ، على الرابط التالي : https://unctad.org/system/files/official-document/wir2019.
تاريخ الزيارة : ٢٠٢٠/١١/١٠.

(٣) FDI Intelligence وهي شركة خدمات دولية تقدم ترويج للاستثمار وحلول للتنمية الإقتصادية على الرابط التالي :

https://www.fdiintelligence.com

تاريخ الزيارة: ٢٠٢٠/١١/١١.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمصر 20.2% لتحتل بذلك المركز الأول على منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا عام ٢٠١٩[١]؛ باستثمارات ١٣,٧ مليار دولار مقارنة بالمركز الرابع عام ٢٠١٨ باستثمارات ١١,٤ مليار دولار وذلك على الرغم من انخفاض تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا بنسبة ١٤,٩% لتصل إلى ١١٥,٢ مليار دولار عام ٢٠١٩ مقارنة بـ ١٣٥,٤ مليار دولار عام ٢٠١٨ .

وأوضح صندوق النقد الدولي في تقريره لسنة ٢٠٢٠ ، أن صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية في مصر سيرتفع العام المالي المقبل إلى نحو ٨,٣ مليار دولار[٢]؛ وتوقع الصندوق، صندوق النقد الدولي" تراجع صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالسوق المحلية بعد تفشي وباء كورونا" في العام المالي الجاري ٢٠٢١-٢٠٢٠ لتسجل نحو ٥,٥ مليار دولار مقابل ٨ مليار دولار في العام المالي الماضي ووفق صندوق النقد الدولي "قبل تفشي جائحة كورونا كان من المتوقع تسجيل صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية بالسوق المحلية نحو ١٠,٨ مليار دولار في العام المالي الجاري مقابل ٩,٦ مليار في العام الماضي ، وأضاف الصندوق أن صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية بالسوق المحلية سترتفع العام المالي المقبل ٢٠٢١/٢٠٢٢ إلى ٨,٣ مليار دولار تم ١١,٤ مليار دولار في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ تم ١٥,٥ مليار دولار في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ تصل إلى ٧,١ مليار دولار في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

وقال صندوق النقد الدولي إنه قبل جائحة كورونا "Covid-19" كانت مصر واحدة من أسرع الأسواق الناشئة نمواً حيث حققت استقراراً اقتصادياً كلياً بعد برنامج إصلاح اقتصادي ناجح نفذته السلطات المصرية في الفترة من عامي ٢٠١٦ حتى ٢٠١٩.

---

(١)أنظر الهيئة العامة المصرية للأستعلامات "بالإنفوجراف الاستثمار الأجنبي المباشر يستمر في تدفق على مصر كواجهة أولى للاستثمار في إفريقيا" على الرابط التالي :
.https://www.sis.gov.eg/story/205110

(٢) أنظر تقرير وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية حول أراء المؤسسات الدولية في الوضع الإقتصادي لمصر أثناء جائحة كورونا منشور على موقع الهيئة العامة المصرية للإستعلامات على الرابط التالي :
.https://www.sis.gov.eg/story/210888

وفي تقرير ممارسة الأعمال (Doing business) الصادر عن البنك الدولي تقدمت مصر ٦ مراكز من المرتبة ١٢٠ إلى المرتبة ١١٤ بين ١٩٥ دولة في التقرير لسنة ٢٠٢٠[١].

حيث يقيس تقرير ممارسة الأعمال مجموعة من المؤشرات وهي[٢].

مؤشرة بدء النشاط التجاري وحصلت به مصر على ٨٧,٨ نقطة احتلت بها المرتبة ٩٥ عالمياً مقابل ٨٣,٨ نقطة العام الماضي احتلت بها المركز ١٠٩.

مؤشر استخراج تراخيص البناء وحصلت به مصر على ٧١,٢ نقطة اختلت بها المركز عالمياً مقابل ٧٠,٨ العام الماضي احتلت بها المركز ٦٨.

مؤشر الحصول على الكهرباء وحصلت به مصر على ٧٧,٩ نقطة احتلت بها المركز ٧٧ عالمياً مقابل ٧١,٥ نقطة العام الماضي احتلت بها المركز ٩٦.

مؤشر تسجيل الملكية، وحصلت به مصر على ٥٥ نقطة احتلت بها المرتبة ١٣٠ عالمياً وهي نفس نقاط العام الماضي التي احتلت بها المركز ١٢٥.

مؤشر الحصول على الائتمان وحصلت به مصر على ١٦٥ احتلت بها المرتبة ٦٧ عالمياً وهي نفس عدد نقاط العام الماضي التي احتلت بها المركز ٦٠.

مؤشر حماية حقوق الاقلية وحصلت مصر على ٦٤ نقطة، احتلت بها المرتبة ٥٧ مقابل ٦٢ نقطة العام الماضي التي احتلت بها المركز ٧٢.

---

(١) مركز العاصمة للإبحاث والدراسات الإقتصادية على الرابط التالي :

Ccsr-eg.com/news/news.asps?id=7661

تاريخ الزيارة : ٢٠٢٠/١١/١٢.

(٢) جريدة حابي جورنال على الرابط التالي :

https://hapijournal.com/2019/10/24/190

تاريخ الزيارة : ٢٠٢٠/١١/١٢.

مؤشر دفع الضرائب وحصلت به مصر على ٥٥,١ نقطة احتلت بهـا المركـز ١٥٦ عالمياً مقابل ٥٢,٦ نقطة العام الماضي احتلت بها المرتبة ١٥٤.

مؤشر التجارة غير المحدود وحصلت به مصر على ٤٢,٢ نقطة احتلت بهـا المركـز ١٧١ عالمياً وهي نفس عدد النقاط العام الماضي ونفس المرتبة.

مؤشر انفاذ العقوبة وحصلت مصر على ٤٠ نقطة احتلت بها المركز ١٦٦ عالمياً وهي نفس عدد نقاط العام الماضي التي احتلت بها المركز ١٦٠.

مؤشر تسوية حالات الإعسار وحصلت به مصر على ٤٢,٤ نقطة احتلت بهـا المركـز ١٠٤ عالمياً مقابل ٤٢,٣ نقطة العام الماضي احتلت بها المركز ١٠١.

أما المؤشر العالمي الاجمالي فحصلت به مصر على ٦٠,١ نقطة احتلت بهـا المركـز ١١٤ عالمياً مقابل ٥٨,٥ نقطة العام الماضي احتلت بها المركز١٢٠.

وأكدت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، أن مصر مثلت الوجهـة الأولى لمشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة بتكلفة استثمارية بلغت ١٣,٧ مليـار دولار تمثل ٢٣% من الإجمالي.

وجاء ذلك في التقرير السنوي الـ ٣٥ لمنح الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠٢٠ في ضوء تفشي فيروس كورونا المستجد "كوفيد ١٩" وحيث استند التقرير إلى أحداث المعلومـات المتاحة حول مراجعات الأرباح والنفقات الرأسمالية لأهم ٥٠٠٠ شـركة متعـددة الجنسـيات حسب المنطقة والقطاع[١].

ووفقاً للتقرير فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع الـدول العربيـة بمنطقـة شمال أفريقيا انخفضت بنسبة ١١% لتصل إلى ١٣,٧ مليار دولـار. باسـتثناء مصـر التـي

(١) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات لسنة ٢٠٢٠ على الرابط التالي :

Dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2020/7/Investment-climate-Report-2020-Arabic-pdF

تاريخ الزيارة :٢٠٢٠/١١/١٣.

حافظت على موقعها كأكبر مستقبل للاستثمار الأجنبي في إفريقيا بزيادة ١٠,٧% لتبلغ ٩ مليارات دولار.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن جمهورية مصر العربية قد أحرزت تقدماً خلال الأعوام القليلة الماضية فيما يخص تحسين المناخ الاستثمار والقيام بالعديد من الإصلاحات الهيكلية وفي ظل تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وتعويم الجنيه المصري في نوفمبر ٢٠١٦ مما أسفر عن القضاء على السوق الموازية للعملة وتعزيز استقرار الاقتصاد وارتفاع مستويات الاحتياطي النقدي ونمو الناتج المحلي الاجمالي وتراجع معدل البطالة هذا بالتزامن مع تعزيز الاستقرار والأمن السياسي، بالإضافة إلى التعديلات الجديدة في قانون "ضمانات وحوافز الاستثمار" ٧٢ لسنة ٢٠١٧ الذي تضمن ضمانات عديدة للمستثمرين الأجانب.

الشكل (١): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى مصر في الفترة من (٢٠١٠ – ٢٠١٩)

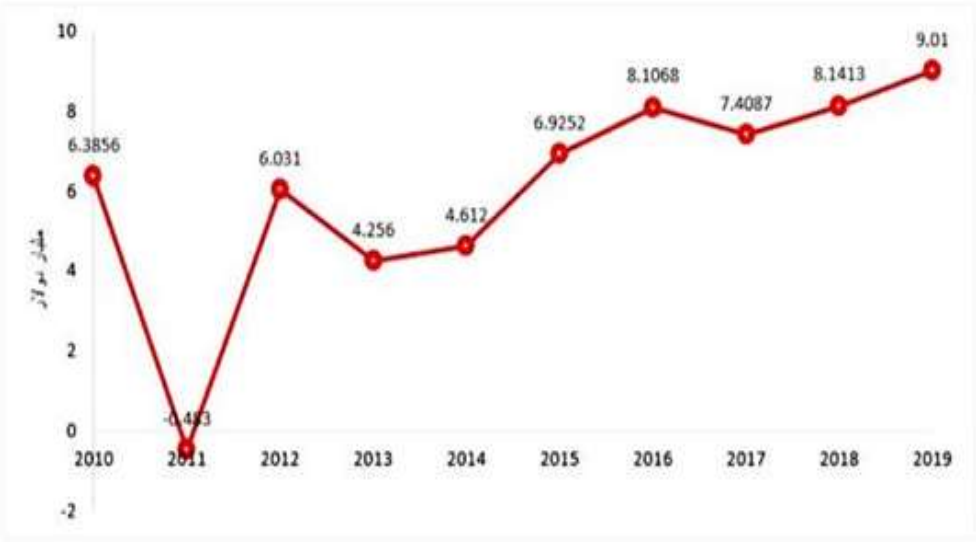

المصدر: (**المرصد المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية**)[1].

ويتضح من الشكل السابق أن مصر سجلت قيمة مالية سالبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة للمرة الأولى في عام ٢٠١١ وهو ما يعني أن الاقتصاد المصري شهد تخرجاً للاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيمة ٠,٤٨ مليار دولار وذلك بضغط من الاضطرابات السياسية الناجمة عن ثورة يناير ٢٠١١، في حين سجلت مصر أعلى مستوى للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال ٢٠١٩ عند ٩,٠١ مليار دولار، ويمكن توضيح أهم القطاعات المصرية الجادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجدول التالي:

"جدول (١): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة "

توزيع المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى مصر حسب أنشطة الأعمال (إجمالي الفترة

(١) المرصد المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية عرض لتقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات بعنوان:"مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية" ٢٠١٩ على الرابط التالي = https://marsad.ecsstudies.com/36299=

تاريخ الزيارة : ٢٠٢٠/١١/١٣.

يناير ٢٠١٥ – ديسمبر ٢٠١٩)

النشاط	التكلفة مليون دولار	عدد المشروعات
أعمال البناء	٤٦,١٧	٢٤
كهرباء	٤٣,٦٦١	٤٥
تصنيع	١٠,١٤١	١٠٦
اللوجستيات والتوزيع والنقل	٨,٣٦٠	٢٩
الإستخراج	٨,٣٣٦	٦
التجزئة	٣,١٨٤	٥٢
إعادة التدوير	١,٧٧٦	٩
خدمات الأعمال	١,٢٩٩	٩٣
المبيعات والتسويق والدعم	٥٠٣	٦٠
البحث والتنمية	٣٦٢	١٤

المصدر: المرصد المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

وتبين من الشكل السابق أن قطاع أعمال البناء يعتبر أكبر قطاع جاذب للاستثمار الأجنبي مباشر خلال الخمس سنوات الماضية وفقاً للتكلفة الاستثمارية بـــ ٤٦ مليار دولار، ويليه قطاع الكهرباء بقيمة ٤٣ مليار دولار فيما حظى قطاع التضييع بأكبر عدد للمشاريع الاستثمارية عند ١٠٦ مشروع وهو ما يؤكد على تنوع القطاعات التي تجذب الاستثمارات الأجنبيـــة المباشـــرة في مصر وعدم اقتصارها على القطاع النفطي فقط.

وفيما يخص الدول المستمرة في مصر فالجدول التالي يوضح ذلك على النحو التالي:

الجدول (٢): " قائمة بأهم الدول المستثمرة في مصر"

أهم الدول المستثمرة في مصر "إجمال الفترة يناير، ٢٠ ديسمبر ٢٠١٩".

الدولة	التكلفة "مليون دولار"	عـــــــــدد المشروعات	عـــــــدد الشركات
روسيا	٣٠,٣٨٢	٩	٧

الصين	٢٧,٣٠٥	٤٧	٣١
الامارات العربية	١٦,١٠٣	٧١	٣٤
السعودية	١٣,٧٩٨	٤٠	٢٥
ايطاليا	٩,٣١٢	١٢	٨
المملكة المتحدة	٣,٧٨٤	٢٧	٢٠
البحرين	٣,٦٥١	٥	٤
اليابان	٢,٣٤٩	٢٢	١٨
ألمانيا	٢,٢٥١	٣١	٢٠
أوكرانيا	٢,٠٢٧	٣	٢
أخرى	١٣,٥١٥	٢٠٩	١٣٩
الإجمالي	١٢٤,٤٧٨	٤٧٦	٣٠٨

المصدر: المرصد المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يتضح من الجدول السابق أن روسيا هي أكبر الدول المستثمرة في مصر وفقاً للتكلفة استثمارية بلغت "٣٠,٣٨٢" مليار دولار، فيما احتلت الإمارات العربية المرتبة الأولى من حيث عدد المشروعات والشركات المستثمرة في مصر عند ٧١ مشروع و ٣٤ شركة على التوالي.

وفيما تعتبر منطقة الشرق الأوسط أكبر المناطق المستثمرة في مصر بقيمة ٣٥ مليار دولار إلى ما يمثل ٢٩% من إجمالي الاستثمارات الموجهة إلى مصر يليها الدول الأوروبية لتأتي دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في المرتبة الأخيرة.

وأما بالنسبة للتوزيع الاقليمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر نجدها في الجدول التالي:

جدول (٣): " التوزيع الاقليمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر"[١]

(١)المرصد المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية على الرابط التالي :

https://marsad.ecsstudies.com/

تاريخ الزيارة : ٢٠٢٠/١١/١٣.

توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى مصر حسب الاقاليم المستثمرة "إجمال الفترة ينـــاير ٢٠١٥ ديسمبر ٢٠١٩

الأقاليم المستثمرة	التكلفة "مليون دولار"	%
الشرق الأوسط	٣٥,٧٢٦	%٢٩
الدول الأوروبية الناشئة	٣٣,٢٦٦	%٢٧
آسيا والمحيط الهادئ	٣١٦٢٥	%٢٥
أوروبا الغربية	٢١,١٨٥	%١٧
أمريكا الشمالية	١,٦٤٤	%١
أفريقيا	١,٠٠٢	%١
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٣٠	%٠,٠٢

المصدر: المرصد المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

وأخيراً يمكن القول أن جمهورية مصر العربية استطاعت على مدار السنوات الماضـــية أن تحقق تحسناً ملحوظاً في مناخها الاستثماري يفضل محاولاتها المتعددة للقضاء على كل مـــا يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر وإعطاء الضمانات والحوافز اللازمة التي يحتاجها المســـتثمر الأجنبي، وهو ما يجعلها تحتل المركز الأول في قائمة أبرز الدول الجادية للاستثمارات عربيـــاً وإفريقيا.

المطلب الثاني

الضمانات القانونية الممنوحة للاستثمارات الأجنبية في الإمارات العربية

تسعى دولة الإمارات العربية شأنها شأن كل الدول إلى جذب ما تستطيع من الاستثمارات الأجنبية إليها وذلك لما تحققه هذه الاستثمارات من فوائد جمة للدولة المضيفة.

ولتحقيق ذلك تتسابق الدول في منح الضمانات للمستثمرين الأجانب وذلك لاستقطابهم للاستثمار في هذه الدول.

حيث نص المشرع الاماراتي – في المرسوم بقانون اتحادي ١٩ لسنة ٢٠١٨ مشروع الاستثماري الأجنبي المباشر على جملة من الضمانات نقسمها إلى فرعين الفرع الأول/ ضمانات تتعلق بحماية ملكية مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر. والفرع الثاني / ضمانات حماية نشاط مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول
ضمانات تتعلق بحماية ملكية مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر

منح المشرع الإماراتي في المرسوم بقانون اتحادي ١٩ لسنة ٢٠١٨ – مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر ضمانتين أساسيتان لحماية ملكية المشروع ضد المخاطر غير التجارية وهي:

أولاً : حظر نزع ملكية مشروع الاستثماري الأجنبي المباشر.

نص المشرع الإماراتي على هذه الضمانة لطمأنة المستثمرين على استثماراتهم في مواجهة خطر نزع ملكية المشروع، فخطر نزع ملكية مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر – كلياً أو جزئياً إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل فقد في تاريخ نزع الملكية[١].

يتضح أن نزع ملكية المشروع الأجنبي جائزة، إذا أن القانون يقرر حق الدولة في نزع الملكية – إلا أن هذا الحق – شروط على أن يكون الباعث من اتخاذه تحقيق مصلحة عامة[٢] ؛ وأن

---

(١) أنظر المادة (٩/١) من المرسوم بقانون اتحادي رقم ١٩ لسنة ٢٠١٨م.

(٢) وهذا ما أكه البنك الدولي بشأن معاملة الاستثمارات الأجنبية في القواعد الإرشادية الصادرة عنه ، علم ١٩٩٢ ، حيث قررت المادة الرابعة منها في فقرتها الأولى ما نصه " لا يجوز لدولة أن تنزع الملكية والتعديل الإنفرادي للعقود أو فسخها أو أن تحصل بشكل إنفرادي على ملكية مستثمر أجنبي بصورة كلية أو جزئية في إقليمها أو أن تتخذ إجراءات لها نتائج مماثلة إلا حيث يتم ذلك طبقاً لإجراءات قانونية سليمة وإستهدافا بحسن نية لغرض عام ، ودون تمييز على أساس الجنسية ومقابل تعويض مناسب راجع في ذلك ، عبد العزيز النعماني ، المركز القانوني للمستثمر الأجنبي في اليمن ومصر ، رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة عين شمس ، ٢٠٠٢، ص١١٣.

يتم طبقاً لأحكام القانون ومقابل تعويض وهذا التعويض يجب أن يكون كاملاً بمعنى شموله لكل الخسائر التي تلحق بالمشروع المنزوعة ملكيته وكل المكاسب التي تفوته نتيجة نزع الملكية.

ثانياً : حظر مصادرة أموال مشروع الاستثمار الأجنبي.

نظراً لأهمية ضمان عدم مصادرة أموال مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر فقد ورد النص على هذه الضمانة في قانون الاستثمار الإماراتي[1].؛ مقابل تعويض كامل لكن المشرع الإماراتي لم ينص في على ضمانة عدم جواز التأميم إلا للصالح العام مقابل تعويض كامل في المرسوم بقانون اتحادي رقم ١٩ لسنة ٢٠١٨ الأمر الذي يسبب بعض القلق للمستثمر الأجنبي المحتمل ويؤثر على قراره بالاستثمار في دولة الإمارات مما يوجب على المشرع الاتحادي أن يبادر بالنص على هذه الضمانة المهمة.

الفرع الثاني
ضمانات حماية نشاط مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر

فرض الحراسة تمثل ضمانات حماية نشاط المشروع التي وردت في المرسوم بقانون اتحادي رقم ١٩ لسنة ٢٠١٨ في خطر الحجر على أموال المشروع وحظر تجميدها وحظر التحفظ عليها وحظر عليها وحظر المساس بحق الإنتفاع بالعقارات المخصصة لمشروع الاستثمار الأجنبي المباشر وسنتعرض لهذه الضمانات بشيء من التفصيل:

أولاً : حظر الحجز على أموال مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي (١٩) لسنة ٢٠١٨ لا يجوز الحجز على أموال المشروع الأجنبي إلا بحكم قضائي ووفقاً لأحكام التشريعات المعمول بها في الدولة[2].

حيث أن هذه الضمانة تحمي مشروع الاستثماري الأجنبي المباشر من حظر الحجز الإداري الذي تملكه الجهات الإدارية في الدولة فتقوم بتوقيع الحجز الإداري على أي شخص (طبيعي أو معنوي) عن طريق التنفيذ المباشر أو الحجز الجبري بإعتبار أن هذا امتياز للسلطة العامة.

---

(١) أنظر المادة (٩/٣) من المرسوم بقانون اتحادي رقم ١٩ لسنة ٢٠١٨.

(٢) انظر المادة ٣١/٩، من المرسوم بقانون اتحادي رقم ١٩ لسنة ٢٠١٨.

ثانياً : حظر تجميد أموال مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر.

يقصد بتجميد الأموال:- الحظر المؤقت على نقل الأموال أو تحويلها أو تحريكها أو تبديلها أو التصرف فيها بأي شكل من الأشكال بقرار صادر من السلطة المختصة ولا شك أن هذا التجميد يعد خطراً يهدد المشروع الأجنبي المباشر إلا إذا كان تنفيذاً لحكم قضائي يقضي بالتجميد وفقاً للتشريعات المعمول بها في الدولة[١].

ثالثاً : حظر التحفظ على أموال مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر.

نص المشرع الاتحادي وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي (١٩) لسنة ٢٠١٨ على حظر التحفظ على أموال المشروع الاستثماري[٢] "والتحفظ على أموال المشروع الاستمالي تعني أن تغل يد صاحب مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر. عن التصرف في أمواله وممتلكاته السائلة والمنقولة والعقارية بطريقة مباشرة، على أن تصبح جميع ممتلكاته تحت تصرف الجهة صاحبة قرار التحفظ".

ويتم التحفظ على أموال مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر بموجب القانون الاتحادي إذا كان هذا التحفظ بناءاً على حكم قضائي وفقاً لأحكام التشريعات المعمول بها في الدولة.

رابعاً: حظر فرض الحراسة على أموال مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر. وتعرف الحراسة بأنها "وضع مال يقوم في شأنه نزاع، أو يكون الحق فيه غير ثابت ويهدد بخطر عاجل في يد أمين يتكفل بحفظه وإدارته، ورده مع تقديم حساب عنه إلى من يثبت له الحق له، ويوضع المال تحت الحراسة إما بإتفاق الطرفين المتنازعين فتكون حراسة اتفاقية، وإما بحكم من القضاء فتكون الحراسة قضائية[٣].

---

(١) أنظر المادة ٣/٩ من المرسوم بقانون اتحادي رقم ١٩ لسنة ٢٠١٨.

(٢) أنظر المادة "٣/٩" من المرسوم بقانون اتحادي رقم ١٩ لسنة ٢٠١٨.

(٣) د. أنور العمروسي، الموسوعة الوافية في شرح القانون المدني وأحكام القضاء الحديثة في مصر والأقطار العربية، القاهرة: دار العدالة، بدون سنة نشر، ط٤، ص٤٨٨.

وحظر المشرع اتحادي الإمراتي فرص الحراسة على أموال مشروع الاستثمار الـأجنبي المباشر إلا بناءً على حكم قضائي[١] ومعنى ذلك أنه لا يجوز فرض الحراسة على أموال المشروع الأجنبي بالطريق الإداري.

خامساً: حظر المساس بحق الانتفاع بالعقارات المخصصة لمشروع الاستثمار الأجنبي المباشر.

نص المشرع الاتحادي وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي "١٩" لسنة ٢٠١٨ على أنه لا يجوز إلغاء أو إيقاف أو تقييد حق مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر في الإنتفاع بالعقارات المخصصة له[٢].

أنه لا يجوز لسلطات الدولة أن تصدر قراراً بإلغاء أو إيقاف أو تقييد حق الانتفاع بالعقارات التي تتخذها الشركة مقراً لمزاولة نشاطها وإداراتها، لأن ذلك قد يترتب عليه تعطيل نشاط الشركة والحد من قدرتها على ممارسة نشاطها، ومع ذلك فإنه يجوز للسلطات المختصة القيام بأي تصرف مما سبق حال مخالفة الشركة لشروط الترخيص.

كل هذه الضمانات التي منحتها الإمارات العربية للمستثمر الأجنبي جعلتها تحتل المركز الأول عربياً والمرتبة التاسعة عشر عالمياً وذلك وفقاً لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" لسنة ٢٠١٩[٣]، حيث جاء في التقرير أن قيمة الاستثمارات الخارجية المباشرة للإمارات، ارتفعت بنحو ٥,٤% لتصل إلى ٥٨,٧٢ مليار درهم أي ما يعادل "١٦ مليار دولار" وكذلك جاءت دولة الإمارات بين أكبر ٢٥ دولة متلقية للإستمارات الأجنبية المباشرة مع تلقيها استثمارات تصل إلى ٥١,٣٨ مليار وهم (١٤ مليار دولار)[٤] .

---

(١) أنظر المادة "٣/٩" من المرسوم بقانون اتحادي رقم ١٩ لسنة ٢٠١٨.

(٢) أنظر المادة "٢/٩" من المرسوم بقانون اتحادي رقم ١٩ لسنة ٢٠١٨.

(٣) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية الإمارات قادرة غلى إكمال مسيرتها في استقطاب الاستثمارات المباشرة على الرابط التالي :

https://www.ecssr.ae/reports-analysis

تاريخ الزيارة:١٥/١١/٢٠٢٠.

(٤)أنظر تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن الاستثمار العالمي ، لسنة ٢٠١٩ ، على الرابط التالي :

وجاءت الإمارات في الترتيب الخامس التقرير بين أكبر الدول المصـــدرة للاســـتثمارات على مستوى دول آسيا النامية.

وارتفعت بحسب التقرير قيمة الاستثمارات الإجمالية التراكمية التي استقطبتها الإمـــارات لتصل إلى ٥٦٥,٥٨ مليار درهم أي ما يعادل ١٥٤,١١ مليار دولار مع نهايـــة العـــام ٢٠١٩ مقابل ٢٣٤,٤ مليار درهم أي ما يعادل ٦٣,٨٧ مليار دولار مع نهاية عام ٢٠١٠.

كما ارتفع المخزون التراكمي للاستثمارات الإمارات في الخارج مـــن ٢٠٣,٩١ مليـــار درهم أي ما يعادل ٥٥,٥٦ مليار دولار في نهاية ٢٠١٠ إلى ٥٧٠,٤٣ مليار درهم "١٥٥,٤٣ مليار دولار" في نهاية عام ٢٠١٩[١].

وقال التقرير أيضاً أن الاستثمارات إلى دول غرب آسيا في العام الماضي تراجعت بنحو "٧%" إلى ٢٨ مليار دولار تلقت نصفها تقريباً الإمارات العربية التي شهدت نمواً سنوياً يزيـــد على ٣٣% في قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية التي استقطبتها في ٢٠١٨.

وجاء في التقرير أيضاً أن دولة الإمارات استقطبت عدداً من الاستثمارات المهمـــة فـــي العام الماضي ما رفع قيمة الاستثمارات التي استقطبتها بشكل ملحوظ، كصفقة "بلـــاك روك" و "كيه كيه أر" الأمريكتين مع "أدنوك" للاستحواذ على حصة ٤٠% مـــن أصـــول أنابيـــب نقـــل وتوزيع النفط بالنسبة لتوجهات الاستثمار في سنة ٢٠٢١ قال التقريـــر إن صـــورة مســـتقبل الاستثمارات في دول غرب روسيا ليست بالوضعة في ظل تبعات جائحة كورونا، لكن هنـــاك عوامل تدعم فرص عودة الاستثمارات إلى المدى المتوسط خاصة على ضـــوء الاســـتثمارات الجديدة مثل استثمار شركة "ماروبيني" اليابانية مشيراً إلى إعلان الشركة الأخيرة عن اســـتثمار

.https://unctad.org/system/files/official-document/wir2019

تاريخ الزيارة : ٢٠٢٠/١١/١٠.

(١)أنظر تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن الاستثمار العالمي ، لسنة ٢٠١٩ ، على الرابط التالي :

.https://unctad.org/system/files/official-document/wir2019

تاريخ الزيارة : ٢٠٢٠/١١/١٠.

١,٥ مليار دولار في محطة طاقة في الإمارات "القصيدة" مع حظم الدعم والضمانات الضخمة التي أعلنتها الإمارات العربية[١].

وقال التقرير أن اعتماد الإمارات العربية للقائمة الإيجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة يمهد الطريق لقنع الملكية الكاملة بنسبة ٥٥% على مستوى العديد من القطاعات الاقتصادية في الدولة ما من شأنه أن يعزز نمو تدفقات الاستثمارات الخارجية إلى الإمارات على المدى الطويل.

ولفت التقرير إلى أن قيمة استثمارات الإمارات في المشاريع الجديدة في إفريقيا نما في عام ٢٠١٩ إلى ٥,٥٣ مليار دولار، مقابل ٤,١٢ مليار دولار في ٢٠١٨، ولفت إلى أن الدولة باتت من أهم الدول المستثمرة في القارة السمراء[٢].

السنة	صافي تدفقات الاستثمار	معدل التغيير	إجمالي تدفقات الاستثمار

(١)مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية الإمارات قادرة غلى إكمال مسيرتها في استقطاب الاستثمارات المباشرة على الرابط التالي :

https://www.ecssr.ae/reports-analysis

تاريخ الزيارة:١٥/١١/٢٠٢٠.

(٢) تقرير منشور في صحيفة الخليج بعنوان " الإمارات تفتح شهية الاستثمار ألعالمي بمزايا الحماية وحرية التحويلات " دولة الإمارات ، الشارقة على الرابط التالي :

https://www.alkaleej.ae.

تاريخ الزيارة : ٢٠/١١/٢٠٢٠.

	الأجنبي المباشر الواردة		الأجنبي المباشر التراكمية الواردة
٢٠٠٦	١٢,٨٠٦,٠		٤٠,٣١٣,٧
٢٠٠٧	١٤,١٨٦,٥	١,٣٨,٥٠	٤٨,٨٧٤,٧
٢٠٠٨	٥,٠٦٣,٠	– ٩,١٢٣,٥٠	٥٣,٩٣٧,٧
٢٠٠٩	١,١٣٤,٣	– ٣,٩٢٨,٧٠	٥٥,٠٧٢,٠
٢٠١٠	٨,٧٩٦,٨	٧,٦٦٢,٥٠	٦٣,٨٦٨,٨
٢٠١١	٧,١٥٢,١	– ١,٦٤٤,٧٠	٧١,٠٢٠,٩
٢٠١٢	٩,٥٦٦,٧	٢,٤١٤,٦٠	٨٠,٥٨٧,٥
٢٠١٣	٩,٧٦٤,٤	١٩٨,٢٠	٩٠,٣٥٢,٤
٢٠١٤	١١,٠٧١,٥	١,٣٠٦,٦٠	١٠١,٤٢٤,٠
٢٠١٥	٨,٥٥٠,٩	–٢,٥٢٠,٦٠	١٠٩,٩٧٤,٩
٢٠١٦	٩,٦٠٤,٨	١,٠٥٣,٩٠	١١٩,٥٧٩,٦
٢٠١٧	١٠,٣٤٢,٢	٧٤٩,٤٠	١٢٩,٩٣٣,٩

الجدول (٤): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية والتراكمية الداخلة إلى دولة الإمارات خلال الفترة من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٧ "بالمليون دولار"[١]

يلاحظ من الجدول السابق أن إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دولة الإمارات في تزايد مستمر إذا بلغت في عام ٢٠٠٦ ، ٤٠ مليار و ٣١٣,٧٩ مليون دولار ثم زادت سنوياً وبمعدلات مختلفة لتصل في عام ٢٠١٧ إلى ما يقارب ١٣٠ مليون دولار وهو ما يمثل قفزة كبيرة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر داخل دولة الإمارات، إذ أن التقدم الكبير الذي حققته الإمارات خلال تلك السنوات أولى وبشكل ملحوظ إلى زيادة الأرصدة المتراكمة فيها للاستثمار الأجنبي المباشر.

(١) أحمد عبد الصبور الدلجاوي، حوافز وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة مقارنة كلية القانون، جامعة الشارقة، ٢٠١٩، ص٧.

الخاتمة

يمكن القول أن جمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة بدلتا مجهودات كبيرة لتحسين أوضاعهما الاقتصادية والسياحية من أجل مواكبة التطورات العالمية, حيث أن الدولتين منحت الاستثمار الأجنبي المباشر مايبحث عنه من ضمانات قانونية الكفيلة لطمئنتهِ وكذلك منحته الحوافز الكفيلة لدفعه على الاستثمار في هاتين الدولتين, وبذلك إستطاعتا تحقيق المعادلة الصعبة المتمثلة في الموازنة بين مخاوف المستثمرين الأجانب وبين مخاوف الدولة من بسط نفود الاستثمار الأجنبي على البلاد فأعطت الضمانات القانونية الكفيلة والمفيدة للاستثمار الأجنبي المباشر في كلتا الدولتين.

حيث إستهدف البحث معرفة الضمانات القانونية الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في كل من التشريع المصري والإماراتي, ومحاولة الإستفادة من تجربة هاتين الدولتين في جدب وإستقطاب الاستثمارات الأجنبية للدول النامية الأخرى.

أولاً / النتائج.

من خلال البحث تم التوصل إلى عدد من النتائج:

١- أن الضمانات القانونية الممنوحة للمستثمرين تلعب دور مهم جدا في عملية جدب الاستثمار.

٢- إن دوافع الدول المضيفة للاستثمار ليس بالضرورة نقص الأموال وإنما قد يكون الإستفادة من التكنولوجيا والتقنية الواردة مع الاستثمار الأجنبي المباشر.

٣- نجاح التشريع المصري والإماراتي في جدب الاستثمار الأجنبي إليها من خلال منح هذه الاستثمارات الضمانات القانونية الكفيلة لجعلها تستثمر في هاتين الدولتين.

٤- أن الاستثمار الأجنبي المباشر ضرورة ملحة لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية وسبباً في تطور الدول والمجتمعات.

ثانياً / التوصيات.

من خلال النتائج السابقة نوصي بالأتي:

١- على جميع الدول النامية التي تحاول النهوض بإقتصادها أن تعطي الضمانات القانونية الكفيلة لطمأنة المستثمر الأجنبي وبالتالي جدبه للاستثمار في هذه الدولة دون غيرها .

٢- وضع خارطة إستثمارية حسب الأولويات وبما يتفق مع خطة التنمية الاقتصادية في الدولة بالتنسيق والتعاون الكامل مع أجهزة الدولة المعنية.

٣- أن الاستثمار الأجنبي المباشر ضرورة مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية وسببا رئيسيا في تطور الدول لاسيما النامية فعلى جميع التشريعات أن تحدو حدو التشريع المصري والإماراتي.

٤- على جميع الدول النامية العمل على إنشاء مناطق صناعية واسعة ومتعددة لتكون حافزا للمستثمرين لإنشاء المصانع ومن ثم جدب العمالة المحلية والقضاء على مشكلة البطالة.

قائمة المراجع

أولًا: الكتب القانونية:

١- عاطف إبراهيم محمد "ضمانات الاستثمار في البلاد العربية في ضوء أحكام المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، القاهرة سنة ١٩٩٨

٢- ناصر عثمان محمد عثمان ، ضمانات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية ، ط١ ، دار النهضة العربية القاهرة ، ٢٠٠٩

٣- عاطف إبراهيم محمد ، ضمانات الاستثمار في البلاد العربية في ضوء أحكام المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، جامعة عين شمس القاهرة ، ١٩٩٧

٤- زكريا أحمد نصر، نظم ضمان الاستثمار، صندوق النقد الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، لكويت، ١٩٦٨

٥- عصام الدين مصطفى نسيم، النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول الأخذة في النمو ، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٢

٦- طالب برايم سليمان ، الضمانات التشريعية لحماية الاستثمار الأجنبي ، دار الجامعة الجديدة، العراق، ٢٠١٦

٧- دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية مركز دراسات الوحدة الوطنية، بيروت، ٢٠٠٦

٨- عصام الدين مصطفى بسيم، النظام القانوني للاستثمارت الأجنبية الخاصة في دول الاخذة بالنمو، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٢

٩- إبراهيم شحاته ، الضمان الدولي للاستثمارات الأجنبية ، دار النهضة العربية ، ١٩٧١

١٠- أحمد عبد الصبور الدلجاوي، حوافز وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة مقارنة كلية القانون، جامعة الشارقة، ٢٠١٩

ثانيًا: الرسائل العلمية:

١- صادق محمد عبد الوهاب الدباء ، ضمانات الاستثمار ومزاياها في مصر دراسة مقارنة مع الشريعة الإسلامية ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ٢٠١٣

٢- سحيم محمد سحيم حسن "ضمانات وحوافز الاستثمار في مصر دراسة مقارنة، رسالة أطروحة دكتوراه، جامعة أسيوط، ٢٠٠٧

٣- يعقوب عزيز قادر، ضمانات حماية حقوق الإنسان في أقليم كردستان، العراق، رسالة ماجستير، جامعة صلاح الدين العرق، ٢٠٠٣

٤- السيد عطية عبد الواحد دور السياسات المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، سنة ٢٠٠٢

٥- أحمد طالب حسين – عبد الرزاق بختي آليات حماية المستثمر الأجنبي، رسالة ماجستير، جامعة محمد أبو ضياف، الجزائر، ٢٠١٨

٦- عبد العزيز النعماني ، المركز القانوني للمستثمر الأجنبي في اليمن ومصر ، رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة عين شمس ، ٢٠٠٢

ثالثًا: المواقع الإلكترونية:

١- سوزان جلال عبد الشافي الكناني ، المركز القانوني المالي للمستثمر الأجنبي في ضوء قانون الاستثمار المصري رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بحث منشور على موقع جامعة أسيوط الإلكتروني على الرابط التالي:
www.aun.edu.eg/gournal_files/833

٢- أنظر الهيئة العامة المصرية للأستعلامات "قانون الاستثمار المصري رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧" على الرابط التالي :=
.https://www.sis.gov.eg/up/

٣- تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن الاستثمار العالمي ، لسنة ٢٠٢٠ ، على الرابط التالي :
https://unctad.org/system/files/official-document/wir2020

٤- تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن الاستثمار العالمي ، لسنة ٢٠١٩ ، على الرابط التالي :
https://unctad.org/system/files/official-document/wir2019

٥- الهيئة العامة المصرية للأستعلامات "بالإنفوجراف الاستثمار الأجنبي المباشر يستمر في تدفق على مصر كواجهة أولى للاستثمار في إفريقيا" على الرابط التالي :

.https://www.sis.gov.eg/story/205110

٦- تقرير وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية حول أراء المؤسسات الدولية في الوضع الإقتصادي لمصر أثناء جائحة كورونا منشور على موقع الهيئة العامة المصرية للإستعلامات على الرابط التالي :

.https://www.sis.gov.eg/story/210888

٧- جريدة حابي جورنال على الرابط التالي :

https://hapijournal.com/2019/10/24/190

٨- المرصد المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية عرض لتقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات بعنوان:"مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية" ٢٠١٩ على الرابط التالي =

https://marsad.ecsstudies.com/36299

٩- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية الإمارات قادرة غلى إكمال مسيرتها في استقطاب الاستثمارات المباشرة على الرابط التالي :

https://www.ecssr.ae/reports-analysis

١٠- تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن الاستثمار العالمي ، لسنة ٢٠١٩ ، على الرابط التالي :

https://unctad.org/system/files/official-document/wir2019

فهرس المحتويات

مقدمة ١

المبحث الأول: ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر..... ٤

المطلب الأول: مفهوم ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميتها ٥

الفرع الأول: مفهوم ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر ٥
الفرع الثاني: أهمية ضمانات الاستثمار الأجنبي..... ٦

المطلب الثاني: أنواع ضمانات الاستثمار الأجنبي..... ٩

الفرع الأول: الضمانات الداخلية للاستثمار في الدول المضيفة ١٠
الفرع الثاني: الضمانات الداخلية للاستثمار في الدول المصدرة ١٢

المبحث الثاني: الضمانات القانونية الممنوحة للاستثمارات الأجنبية في التشريعين المصري والإماراتي..... ١٥

المطلب الأول: الضمانات القانونية الممنوحة للاستثمارات الأجنبية في القانون المصري... ١٦

المطلب الثاني: الضمانات القانونية الممنوحة للاستثمارات الأجنبية في الإمارات العربية .. ٢٨

الفرع الأول: ضمانات تتعلق بحماية ملكية مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر ٢٨
الفرع الثاني: ضمانات حماية نشاط مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر..... ٢٩

الخاتمة..... ٣٥

قائمة المراجع..... ٣٧